

مؤشر

# ترجمات





## الإيكونوميست: كارثة تلوح في الأفق إذا اجتاحت "إسرائيل" رفح

(ترجمات . مؤشر )

استعرض تقرير نشرته صحيفة الإيكونوميست التداعيات الخطيرة التي تلوح في الأفق حال اجتياح جيش الاحتلال لمدينة رفح الحدودية. وتقول الصحيفة البريطانية إنه وحتى مع تسارع محادثات وقف إطلاق النار في الشرق الأوسط، فإن التهديد هو بناء مستوى جديد ومدمر من العنف. في 13 فبراير اجتمع ممثلو أمريكا ومصر وإسرائيل وقطر في القاهرة لمحاولة تأمين وقف إطلاق النار لمدة ستة أسابيع في غزة وإطلاق سراح الرهائن.

وفي الوقت نفسه، تتزايد المخاوف منذ أيام من غزو الجيش الإسرائيلي الهائل لرفح، المدينة الواقعة في أقصى جنوب غزة والمحاطة بالحدود مع مصر، حيث يوجد مليون أو أكثر من الفلسطينيين. وتؤكد الصحيفة أن أي توسع في القتال سيكون له عواقب وخيمة على المدنيين، ويفجر علاقة إسرائيل بمصر ويستنفد الصبر الأمريكي. ومع ذلك، يقول بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء الإسرائيلي، إنه قد يكون من الضروري تحقيق «نصر كامل». فما الدافع - الضغط من أجل وقف إطلاق النار أم الضغط من أجل التصعيد - الذي سينتصر؟

وتلفت الصحيفة إلى أن تركيز نتنياهو على رفح هو في جزء منه محاولة لتعزيز مكانته من خلال وعد الإسرائيليين بنتيجة حاسمة في الحرب. في 12 فبراير، تلقى رئيس الوزراء المحاصر ارتياحاً قصيراً بعد أن أنقذ الكوماندوز رهينتين من حي الشابورة في رفح (أدى القصف الإسرائيلي التحويلي إلى مقتل 74 فلسطينياً). وقال بعد ذلك «فقط الضغط العسكري المستمر... سيؤدي إلى إنقاذ جميع رهائننا». ومع ذلك، فإن التركيز على رفح لا يقتصر فقط على الحفاظ على ذات نتياهو. فهناك اعتراف داخل المؤسسة الأمنية الإسرائيلية بفوائد مواجهة حماس هناك، في معقلها الأخير، وسيطرة مصر على الحدود، القناة الرئيسية لتهرب الأسلحة.

وستمثل خطوة من هذا القبيل في حال مضى نتياهو قدماً في تنفيذ خطته كارثة وجحيماً للمدنيين العزل في تلك المنطقة والذي لا يجدون مكاناً آمناً يذهبون إليه.

## برنسا لاتينا: رئيس البرازيل يسافر إلى مصر وإثيوبيا

(ترجمات . برنسا لاتينا )

سلط تقرير نشرته صحيفة برنسا لاتينا الضوء على زيارة مرتقبة للرئيس البرازيلي لويس إيناسيو لولا دا سيلفا للقاهرة بعد انضمام الأخيرة لمجموعة البريكس التي تعد البرازيل واحدة من مؤسسيها. وقالت الصحيفة البرازيلية إن رئيس البرازيل لويس إيناسيو لولا دا سيلفا سيسافر إلى مصر ثم إلى إثيوبيا، الدولتان اللتان انضمتا هذا العام إلى مجموعة البريكس، وهي مجموعة اقتصادية تشكلت في الأصل من البرازيل وروسيا والهند والصين وروسيا وجنوب أفريقيا.

تعد هذه الجولة الأولى لأفريقيا جزءاً من استراتيجية لولا دا سيلفا الرامية إلى تنويع شركاء البرازيل في العلاقات

الخارجية.

ويسعى دا سيلفا أيضاً إلى تعزيز التحالفات مع الدول النامية، والاستثمار فيما يسمى بدبلوماسية الجنوب أو ما يُعرق بالجنوب العالمي. أعطى لولا الأولوية للأجندات الخارجية في عام 2023، في محاولة لإعادة وضع البرازيل على المسرح العالمي.

وبحسب جدول الأعمال الرسمي الصادر عن وزارة الخارجية، من المقرر أن يصل الرئيس البرازيلي إلى القاهرة صباح الأربعاء، حيث سيعقد اجتماعات يومي الأربعاء والخميس. وبناء على المذكرة الرسمية، عززت الحكومة البرازيلية علاقاتها مع مصر في الأشهر الأخيرة، في خضم المفاوضات الخاصة بإعادة البرازيليين في قطاع غزة.

وقال السفير كارلوس دوارتي، سكرتير شؤون أفريقيا والشرق الأوسط بوزارة الخارجية البرازيلية، إن لولا سيسافر لاحقاً إلى أديس أبابا، عاصمة إثيوبيا، حيث سيشارك كضيف في القمة السابعة والثلاثين لرؤساء الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، وهو اعتراف بالأولوية التي يوليها الرئيس البرازيلي لأفريقيا في سياسته الخارجية.

## تايمز أوف إسرائيل: "إسرائيل" تقدم خطة لمصر لإجلاء المدنيين من رفح

(ترجمات . تايمز أوف إسرائيل )

اهتمت صحيفة تايمز أوف إسرائيل بعرض دولة الاحتلال على مصر خطة لإجلاء النازحين من مدينة رفح إلى منطقة ساحلية شمال مدينة رفح، حسبما كشفت صحيفة وول ستريت جورنال. وقالت الصحيفة العبرية نقلاً عن وول ستريت جورنال إن "إسرائيل" وضعت خطة إجلاء للمدنيين على طول الساحل في قطاع غزة، وقدمتها إلى مصر في الأيام الأخيرة.

وبحسب الصحيفة الأمريكية، فإن الخطة تتوخى 15 موقعاً تحتوي كل منها على 25000 خيمة في جميع أنحاء غزة، تمتد من الطرف الجنوبي لمدينة غزة جنوباً إلى منطقة المواصي شمال رفح. وأشار التقرير إلى أن رفح، المدينة الواقعة على الحدود بين غزة ومصر، هي هدف هجومي إسرائيلي محتمل، بحسب قادة إسرائيليين. وحذر الحلفاء الأمريكيون والإقليميون من المخاطر الإنسانية لانتقال الجيش الإسرائيلي إلى المدينة، التي يحتمي بها أكثر من مليون لاجئ من غزة. ونقلت الصحيفة عن مسؤولين مصريين أن "إسرائيل" تتوقع أن يجري تمويل المخيمات، التي ستشمل منشآت طبية، من جانب الشركاء الأمريكيين والعرب.

## أوراسيا ريفيو: أزمة البحر الأحمر تضرب دول إفريقية عدة من أبرزها مصر

(ترجمات . أوراسيا ريفيو )

نشرت مجلة أوراسيا ريفيو تقريراً يُسلط الضوء على تأثير الأزمة في البحر الأحمر المرتبطة بالحرب على غزة على

اقتصادات الدول الإفريقية، ومن أبرزها مصر. وتقول المجلة في مطلع تحليلها إن الدول الأفريقية لا تزال تعاني من آثار فيروس كورونا والحرب الأوكرانية، وتواجه عقبة جيوسياسية أخرى تتمثل في أزمة البحر الأحمر وتداعياتها الاقتصادية الكبيرة المحتملة.

وفي حين ستؤثر الاضطرابات الحالية في المقام الأول على طرق التجارة وسلاسل التوريد بين أوروبا وآسيا، فإن البلدان الأفريقية لن تفلت من تداعياتها. ولكن الدول الذكية قادرة على جني بعض الفوائد التجارية والاستراتيجية من هذه الاضطرابات.

لا يمكن التقليل من أهمية البحر الأحمر. ويمر عبر هذه المنطقة البحرية سنويًا ما يقرب من 12% من التجارة العالمية و30% من حركة الحاويات العالمية. ومع استمرار الجفاف في قناة بنما والحصار المفروض على البحر الأسود، فإن الوضع الحالي يزيد من تعقيد ديناميكيات الشحن. وبالفعل، تشير التقارير إلى أن أكثر من 18 خط ملاحى يتجنب قناة السويس.

ومن المثير للاهتمام أن رد فعل الأسواق المالية كان هادئًا حتى الآن. ربما يكون أحد الأسباب هو أنه كان من المتوقع أن يقتصر الصراع على الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والحوثيين في اليمن. وربما توقعت الأسواق اندلاع حريق قصير الأمد بدلا من حرب أوسع نطاقًا يشارك فيها وكلاء آخرون.

التأثير على مصر وجيبوتي وتشير المجلة إلى أن قعقة الأسلحة بين إيران والولايات المتحدة والمملكة المتحدة يمكن أن تؤدي إلى تأجيج هجمات الحوثيين وزيادة الصراع في أماكن مثل العراق ولبنان. وهناك قضايا أخرى مزعجة للاستقرار في المنطقة. وقد تضيف التوترات بين الصومال وإثيوبيا وأرض الصومال بشأن صفقة الميناء الواقعة على مضيق باب المندب بعدًا آخر للأزمة المتعددة. ويجعل استعداد مصر للتدخل والإصرار الإثيوبي من هذا الوضع أكثر إلحاحًا. ومع ذلك، يتعين على مصر أن تتصرف على أكثر حزمًا في المنطقة، كما يتعين على جيبوتي أن تفعل ذلك. وتشكل الرسوم البحرية جزءًا كبيرًا من ميزانيات البلدين، لذا فإن تعطيل التجارة البحرية على طول البحر الأحمر يشكل عائقًا ماليًا كبيرًا. وتخسر مصر وحدها أكثر من 400 مليون دولار شهريًا من رسوم تيسير التجارة.

وقد يؤدي استمرار عدم الاستقرار في البحر الأحمر إلى حدوث صدمات للتضخم، وذلك في الغالب من خلال عوامل دفع التكلفة. وقد ترتفع تكلفة السلع التي تتطلب مدخلات من آسيا والشرق الأوسط. وستكون أفريقيا، وهي مستورد رئيس للسلع النهائية، في الخطوط الأمامية لمثل هذه الديناميكيات، مما يزيد من أزمة ارتفاع الأسعار المرتفعة بالفعل الناجمة عن الصراع في أوكرانيا.

وقد يؤدي ارتفاع أسعار السلع الأساسية أيضًا إلى حدوث صدمة ثانية في الأسعار. وتعني رحلات تأخر الشحن المزيد من الطلب على الوقود؛ وتعني القيود المفروضة على الشحن في البحر الأحمر المزيد من القيود على العرض. ويعني هذا معًا محدودية التوفر وارتفاع التكاليف لكل وحدة. وقبل الحديث عن وقف محتمل لإطلاق النار بين إسرائيل وحماس، كانت أسعار النفط ترتفع بشكل مطرد منذ بدء الصراع. ومن دون مفاوضات، قد تزحف الأسعار نحو مستوى 75 دولارًا للبرميل الذي شهدناه في أواخر يناير.

وسيكون لذلك عواقب كبيرة على الاقتصادات الأفريقية. وقد يؤدي ذلك إلى تأخير مسار التطبيع النقدي الذي طال انتظاره من بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. ومع استشعاره أن التضخم يميل نحو الاتجاه الصعودي، فقد يوقف بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي تخفيضات أسعار الفائدة. وهذا من شأنه أن يوقف الدورة الحميدة التي كان تعديل السياسات نتيجة لتحفيزها.

ولا تزال هناك فرصة سانحة لبلدان مختارة، كما يتضح من الإصدارات الأخيرة في ساحل العاج وبنين. ومع ذلك، قد يضطر آخرون إلى دفع أسعار أعلى للديون الدولية، باستثناء القلة الذين يتمتعون بدعم صندوق النقد الدولي،

والجدارة الائتمانية الاستثنائية، والعوائد المواتية. وقد يؤدي هذا إلى زيادة مخاطر السداد، في عام تواجه فيه أفريقيا آجال استحقاق متعددة.

كما أن توقعات التضخم المرتفعة والسياسات المتشددة للبنك الاحتياطي الفيدرالي قد يدفعان البنوك المركزية الأفريقية إلى تأخير دورات التخفيض. وقد يؤدي هذا إلى تقويض انتعاش النمو في عام 2024 الذي يروج له أمثال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهو أمر ضروري لتحقيق التوازن بين مؤشرات الاقتصاد الكلي والتنمية.

## ريسبونسل ستيت كرافت: دعوات بايدن لـ "إسرائيل" إلى الاهتمام بالقوانين تبدو ضعيفة ويجري تجاهلها

(ترجمات . ريسبونسل ستيت كرافت )

تناول الكاتب دانيال لاريسون في تحليل نشرته مجلة ريسبونسل ستيت كرافت مدى النفوذ الحقيقي الذي تمارسه واشنطن على دولة الاحتلال.

وتقول المجلة الأمريكية إن الحكومة الإسرائيلية تستعد لشن هجوم بري على رفح في جنوب غزة مع دخول حملتها العسكرية المدمرة شهرها الخامس. وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتانياهو، مصرًا على أن الهجوم سيحدث: «سنفعل ذلك».

وهذا، بعد أن بدأت إسرائيل قصفًا جويًا على رفح، مما أسفر عن مقتل ما يقرب من 70 مدنيًا حتى صباح الاثنين.

وبقدر ما كانت الحرب دامية للمدنيين الفلسطينيين حتى الآن، فإن المرحلة التالية قد تكون أكثر فظاعة. لقد احتشد أكثر من مليون فلسطيني في رفح على مدار الحرب ولم يتبق لهم مكان يذهبون إليه. حتى أن بعض مؤيدي إسرائيل الأكثر موثوقية في الولايات المتحدة وأوروبا يخشون من أن تكون العملية العسكرية في رفح كارثية على سكان غزة.

وقالت الحكومة الألمانية، التي عادة ما تكون داعمة للحرب الإسرائيلية، في وقت سابق من هذا الشهر إن الهجوم على رفح «ببساطة لن يكون له ما يبرره».

العلاقات مع مصر  
وأضاف الكاتب أن الهجوم المزمع قد يؤدي إلى اضطراب علاقات إسرائيل مع مصر. وقال وزير الخارجية المصري، سامح شكري، إن الهجوم سيكون له «عواقب وخيمة». وفقًا لوكالة أسوشيتد برس، قال مسؤولان مصريان إن مصر قد تعلق معاهدة 1978 مع إسرائيل إذا استمر الهجوم البري.

وقد يكون هذا مجرد تهديد، لكن حقيقة طرحه كخيار هو مقياس لمدى سوء العلاقات بين إسرائيل ومصر. ونظرًا لأن رفح على الحدود المصرية، فإن الهجوم من شأنه أن يخلق أزمة لاجئين كانت مصر بحاجة ماسة إلى تجنبها. ولا تريد الحكومة المصرية أن يُنظر إليها على أنها تسمح بالتهجير القسري للفلسطينيين، ولا تريد أن تتحمل تكاليف الحملة الإسرائيلية.

تحذير شكلي  
ولفت الكاتب إلى أن إدارة بايدن أصدرت تحذيرًا شكليًا من أن العملية لا ينبغي أن تستمر بدون خطة موثوقة وقابلة للتنفيذ لضمان سلامة ودعم أكثر من مليون شخص يحتمون هناك، لكن هذا التحذير، مثل التحذيرات الأخرى

قبله، ليس له تأثير حقيقي لأنه لا يوجد سبب للاعتقاد بأنه ستكون هناك أي عواقب إذا تجاهله نتنياهو. في كل مرحلة من مراحل الحرب، حثت الإدارة الحكومية الإسرائيلية على الالتزام بالقانون الدولي وحماية المدنيين، لكن القوات الإسرائيلية شنت واحدة من أكثر الحملات تدميراً في القرن الحادي والعشرين والتي أسفرت عن عشرات الآلاف من الضحايا المدنيين في أربعة أشهر فقط. افترض نتنياهو على نحو صحيح أنه قادر على تجاهل طلبات واشنطن لأنه وحكومته لا يدفعون أي ثمن عندما يفعلون ذلك.

هناك تقارير تفيد بأن بايدن أصبح أكثر إحباطاً من نتنياهو، لكن يبدو أن هذه التسريبات حول إحباط بايدن مخصصة بالكامل للاستهلاك المحلي. وهي لا تشير إلى أنه سيكون هناك أي تغيير في السياسة. في الواقع، في بعض التقارير نفسها، يقول مسؤولو الإدارة إن الرئيس ومستشاريه «ما زالوا يعتقدون أن نهجهم في دعم إسرائيل بشكل لا لبس فيه هو النهج الصحيح». وتعد تعليقات الرئيس الأسبوع الماضي التي بدا فيها أنه ينتقد حملة إسرائيل لا معنى لها بالمثل إذا لم تؤد إلى إجراءات تهدف إلى كبح جماح نتنياهو.

كان نهج الرئيس تجاه إسرائيل والحرب في غزة خطأ فادحاً منذ البداية، ومن الواضح أنه فشل بشروطه الخاصة. وبعيداً عن كسب ثقة الحكومة الإسرائيلية، أشار هذا النهج لنتنياهو إلى أنه يمكنه تجاهل جميع الشكاوى والمخاوف الأمريكية بأمان. وقد أختبر الافتراض بأن الدعم غير النقدي للحرب سيشتري للولايات المتحدة نفوذاً أكبر مع الحكومة الإسرائيلية وثبت خطأه. ترك رفض واشنطن استخدام نفوذها الولايات المتحدة في موقف سخي فتمثل في تمكين الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي بينما تطالب بضعف بوقف الانتهاكات.

ونوه الكاتب إلى أن الأزمة الإنسانية في غزة حادة بالفعل ويفاقمها استمرار القتال. وسيكون الاعتداء على رفح حكماً بالإعدام على عشرات الآلاف من الأشخاص وربما لأكثر من ذلك بكثير. كوان سكان غزة يتأرجحون بالفعل على حافة الهاوية، وهذا الهجوم من شأنه أن يدفع الكثير منهم إلى الحافة. كانت هناك عديداً من الفرص خلال الأشهر الأربعة الماضية للولايات المتحدة لإنهاء دعمها الشامل لهذه الحرب والمطالبة بوقف إطلاق النار، لكن الرئيس فشل حتى الآن في الاستفادة منها. وقد يكون وقف الهجوم البري على رفح هو الفرصة الأخيرة التي يتعين على إدارة بايدن اغتنامها لمنع حدوث كارثة إنسانية أكبر.

تحتاج الولايات المتحدة إلى إجراء تغيير جذري في سياستها فيما يتعلق بإسرائيل والحرب في غزة. وتحتاج إدارة بايدن إلى التوقف عن تقديم الدعم غير المشروط للحرب، وتحتاج إلى إعادة التمويل إلى وكالة الأمم المتحدة للإغاثة والتشغيل (الأونروا) التي توقفت، وتحتاج إلى دعم تحذيراتها الفارغة سابقاً بعقوبات جديدة في شكل قطع المساعدات والعقوبات المستهدفة على كبار المسؤولين إذا لم توقف الحكومة الإسرائيلية الهجوم.

## المونيتور: بسبب عدم قدرتهم على البقاء في مصر.. اللاجئون السودانيون يعودون إلى وطنهم الذي مزقه الحرب

(ترجمات . المونيتور | )

سلط تقرير نشره موقع المونيتور أعدته وكالة فرانس برس الضوء على قرار بعض اللاجئين السودانيين في مصر العودة إلى بلادهم بسبب عدم قدرتهم على البقاء في مصر في ضوء الظروف الاقتصادية الصعبة التي يواجهونها.

ووفقاً للتقرير، وبعد عشرة أشهر من اندلاع الحرب في السودان التي أجبرت مئات الآلاف على النزوح، يواجه عديد ممن لجأوا إلى مصر المجاورة خياراً قاتماً بين التشرد والعودة إلى ديارهم على مسؤوليتهم الخاصة.

ويستشهد التقرير بالسيدة رحاب، وهي أم نزحت إلى مصر منذ سبعة أشهر، والتي تكافح من أجل بناء حياة لابنتها الصغيرة.

وقالت رحاب البالغة من العمر 28 عاماً لوكالة فرانس برس «لدي ابنة ولدت هنا ولا يمكنني العمل لإعالتها». تجمعت عشرات النساء مثل رحاب في كنيسة صغيرة في شرق القاهرة، وقلن إن عائلاتهن - المكتظة في شقق مكتظة - تنام على أرضيات دون فراش منذ وصولهن.

وقال إبراهيم كير، 28 عاماً، مدرس في مدارس الأحد من السودان، موجود في مصر منذ خمس سنوات ويساعد اللاجئين عبر الكنيسة: «جاء الناس إلى مصر معتقدين أن الحياة ستكون أفضل هنا». وأضاف: «ولكن بعد ذلك يصطدم النازحون بالواقع المرير. ليس لديهم أي نقود، لا يمكنهم الحصول على شقة، الجو بارد ولا يمكنهم الحصول على ملابس شتوية. لذا يعودون إلى السودان». منذ بدء القتال في أبريل بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع شبه العسكرية، عبر أكثر من 450 ألف شخصاً الحدود إلى مصر، وفقاً للأرقام الرسمية.

وقال كثيرون لوكالة فرانس برس إن أولويتهم هي العثور على أي مكان آمن للنوم فيه، حتى لو كان ذلك على أرضية من البلاط البارد.

ولكن مع مرور الأشهر، أصبح من المستحيل تقريباً العثور على العمل والسكن المناسب والمساعدة، مع تفاقم الأزمة الاقتصادية في مصر التي استمرت عامين.

وأدى ارتفاع التضخم - الذي سجل ارتفاعاً قياسياً بلغ 39.7 في المئة العام الماضي - إلى الإضرار بسبل العيش في الوقت الذي بدأ فيه السودانيون المنهكون من الحرب في الوصول.

وظهر الكثيرون بالملابس فقط على ظهورهم. وانتهى بهم الأمر إلى الإقامة في شقق صغيرة بها عائلتين أو ثلاث عائلات في كل مرة، وكثير منهم مع معيل واحد فقط بينهم يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجور. وحاول دان أكوم، البالغ من العمر 34 عاماً والذي ينظف المنازل بدوام جزئي، إقناع صديق بأن الأمور ستتحسن. لكن بعد شهور من مشاهدة عائلته «غير قادرة حتى على الوصول إلى ما يسدون به رمقهم، اتخذ قراره وعاد إلى السودان».

## ميدل إيست بيزنس انتلجانس: مصر توقع اتفاق غاز مع بلغاريا

### (ترجمات . ميدل إيست بيزنس انتلجانس )

نشر موقع ميدل إيست بيزنس انتلجانس تقريراً يسلط الضوء على توقيع مصر وبلغاريا اتفاقية غاز تعزز التعاون بين البلدين في عدد من المجالات ذات الصلة.

ووفقاً للموقع، فقد اتفقت مصر وبلغاريا على التعاون في استخراج الغاز الطبيعي وتخزينه ونقله.

وستشهد الصفقة عمل البلدين معاً في مجالات التنقيب عن الغاز وإنتاجه، وبناء البنية التحتية للغاز للتخزين والنقل، وتجارة الغاز الطبيعي ومشتقاته.



وتسعى مصر إلى تصدير المزيد من اكتشافات الغاز الطبيعي إلى أوروبا حيث تتطلع القارة إلى تنويع مصادر الطاقة الخاصة بها بعيداً عن روسيا بعد غزوها لأوكرانيا. ولفت الموقع إلى أن بلغاريا تتطلع أيضاً إلى تنويع وارداتها من الغاز وتقليل اعتمادها شبه الكامل على الغاز الروسي. ولم يُكشف بعد عن تفاصيل مالية أو حجمية للصفقة. وقد وُقِع الاتفاق خلال زيارة رئيس الوزراء البلغاري كيريل بيتكوف للقاهرة.

وتستثمر مصر بكثافة في توسيع مرافق صادرات الغاز الطبيعي المسال وخطوط الأنابيب إلى أوروبا في السنوات الأخيرة. ومن المرجح أن تشهد هذه الصفقة تصدير الغاز من منشآت الإنتاج والتسييل المتنامية في مصر إلى بلغاريا عبر خطوط الأنابيب والبنية التحتية الحالية أو المستقبلية. وتهدف اتفاقية التعاون إلى تعزيز أمن الطاقة لكلا البلدين والسوق الأوروبية الأوسع. وهي جزء من هدف مصر لوضع نفسها باعتبارها مصدرًا بديلًا للطاقة لأوروبا.

## جيروزاليم بوست: مصر تنفي تقارير تفيد بأنها ستلغي السلام مع "إسرائيل" بسبب حرب غزة

(ترجمات . جيروزاليم بوست )

لا تزال الصحافة العبرية تبرز النفي المصري للتقارير الإعلامية التي تحدثت عن تهديد مصر بتعليق معاهدة السلام في حال أجبر جيش الاحتلال النازحين في رفح على النزوح إلى مصر. وفي هذا الصدد، قالت صحيفة جيروزاليم بوست إن وزير الخارجية المصري قتل من التكهنات بأن معاهدة السلام مع إسرائيل ستكون معرضة للخطر إذا اجتاحت إسرائيل مدينة رفح، وهي مدينة على حدود غزة مع مصر. وفي الأيام الأخيرة، قال مسؤولون إسرائيليون إنهم يعتزمون إرسال قوات برية إلى رفح كمرحلة تالية في حربهم ضد حماس. ويعيش في المدينة أكثر من مليون فلسطيني، أي غالبية سكان غزة.

نفي مصري وخلال عطلة نهاية الأسبوع، نقلت وكالة أسوشيتد برس عن مسؤولين مصريين ودبلوماسي غربي قولهم إن التدفق الجماعي للفلسطينيين إلى مصر قد يعرض المعاهدة للخطر. ويوم السبت، قال جوزيب بوريل، مسؤول السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي، إن الغزو الإسرائيلي لرفح سيؤدي إلى كارثة إنسانية لا توصف وتوترات خطيرة مع مصر. لكن يوم الاثنين، نفى وزير الخارجية المصري سامح شكري تقرير وكالة أسوشيتد برس، وقال إن مصر ستلتزم باتفاقها مع إسرائيل، الذي وقعته الدولتان في عام 1979.

وقال شكري في مؤتمر صحفي في سلوفينيا حيث يقوم بزيارة رسمية: «اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل موجود بالفعل، وهو ساري المفعول منذ أربعين عاماً، وسيستمر». ويأتي الاجتياح الإسرائيلي للوشيك لرفح بعد أن اشتبك جيشها مع حماس في المراكز السكنية في غزة وخان يونس. لكن التركيز الكبير للمدنيين في المدينة، والذين نزح معظمهم إلى هناك من أجزاء أخرى من المنطقة، أثار قلقاً دولياً.

وقال جون كيربي، المتحدث باسم مجلس الأمن القومي، للصحفيين يوم الخميس: «أعتقد أنكم تعلمون جميعاً أن أكثر من مليون فلسطيني يحتمون في رفح وما حولها. ويمكنني أن أخبركم أنه - في غياب أي اعتبار كامل لحماية المدنيين على هذا النطاق في غزة - فإن العمليات العسكرية الآن ستكون كارثة لهؤلاء الناس، وهو أمر لا نؤيده». في وقت مبكر من الحرب، كانت هناك مقترحات إسرائيلية لإجلاء الفلسطينيين من غزة إلى مصر، لكنها لم تؤت ثمارها. ويوم الأحد، قال نتنياهو لشبكة إيه بي سي إنه لا ينوي إجلاء سكان رفح إلى مصر، بل إلى «المناطق التي قمنا بتطهيرها شمال رفح».

وكانت الاتفاقات دائماً مستقرة وآمنة مع مصر قبل الحرب حتى وسط الحروب السابقة في غزة. وكانت مصر تعمل باعتبارها وسيطاً بين الجانبين أثناء تفاوضهما حول وقف إطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن. ويتبادل الجيشان المصري والإسرائيلي أيضاً المعلومات الاستخبارية لإحباط الهجمات الإرهابية التي تنطلق من سيناء، وفقاً للصحيفة.

## ميدل إيست أي: لماذا تنهي مصر وتركيا خلافاً دام عقداً من الزمن؟

(ترجمات . ميدل إيست أي )

استعرض تقرير للكاتب يوسف سلمان إيناك نشره موقع ميدل إيست أي ما وراء عودة العلاقات بين تركيا ومصر بعد خلاف دام أكثر من عقد. ويشير الكاتب في مطلع تقريره إلى أنه وبعد ما يقرب من عقد من العلاقات المتوترة مع مصر، من المقرر أن يزور الرئيس التركي رجب طيب أردوغان القاهرة يوم الأربعاء بدعوة من الرئيس عبد الفتاح السيسي. وكان كلا الزعيمين يعتبران بعضهما شخصاً غير مرغوب فيه لما يقرب من عقد من الزمن، ويرجع ذلك أساساً إلى انقلاب السيسي عام 2013 ضد سلفه محمد مرسي، حليف أردوغان.

لكن العلاقات تحسنت منذ عام 2021 بعد فترة من الجهود الدبلوماسية وراء الكواليس، مع ظهور أول دليل على الانفراجة خلال بطولة كأس العالم في الدوحة عام 2022، عندما التقى أردوغان والسيسي لفترة وجيزة للمرة الأولى.

وفي أحدث علامة على تحسن كبير في العلاقات، قال وزير الخارجية التركي هاكان فيدان الأسبوع الماضي إن تركيا قد تبني طائرات مسيرة لمصر دون تقديم مزيد من التفاصيل. وسافر فيدان، الذي قام بدبلوماسية مكوكية في المنطقة في أعقاب الهجوم الإسرائيلي على غزة، إلى القاهرة في أكتوبر والتقى ب كبار المسؤولين المصريين، بما في ذلك السيسي.

تحول استراتيجي ويرى محمد أوزكان، الأستاذ في جامعة الدفاع الوطني في تركيا، أن الانفراجة هي «تحول من العناد الاستراتيجي إلى العلاقات الاستراتيجية». وأضاف: «بعد الربيع العربي، كانت هناك قضايا معينة دافعت عنها تركيا ومصر بعناد. لكن الظروف المتغيرة تتسبب الآن في كسر هذا العناد نسبياً». وأوضح: «بالطبع، يبقى أن نرى مدى حيوية العلاقات بين البلدين».

وأضاف أن حملة التطبيع مع القوى الإقليمية جزء من أهداف السياسة الخارجية للحكومة الحالية التي انتُخبت في

مايو.

وأضاف أوزكان أن فيدان، وزير الخارجية الجديد، يحاول تحسين العلاقات مع الدول الأخرى منذ تعيينه. ولفت الموقع إلى أن مولود تشاووش أوغلو، وزير الخارجية التركي السابق، سافر إلى القاهرة في زيارة رسمية في مارس 2023، في أول زيارة رسمية يقوم بها دبلوماسي تركي كبير منذ أن أصبح السيسي رئيسًا. وأعقب ذلك زيارة متبادلة قام بها وزير الخارجية المصري سامح شكري إلى أنقرة في الشهر التالي. ثم أعاد البلدان تعيين السفراء بشكل متبادل.

وفي الوقت نفسه، اتخذت أنقرة عددًا من الخطوات للحد من وجود قادة جماعة الإخوان المسلمين في تركيا، وهي أحد أكبر مخاوف مصر. وتوقفت قناة مكلمين الفضائية، وهي قناة مناهضة للسيسي، عن البث من تركيا في عام 2021، وطُلب من بعض المنفيين البارزين في تركيا الحد من انتقاداتهم لنظام السيسي.

عقد من التمزق

ولفت الكاتب إلى أن تركيا ومصر، اللتان كانت علاقتهما متوترة إلى حد ما خلال القرن الماضي، حققتا تقاربًا كبيرًا مع التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة في عام 2005. وبعد سنوات قليلة، أثناء وبعد الإطاحة بالرئيس المصري السابق حسني مبارك في عام 2011، قدمت أنقرة دعمها الكامل لخطوات التحول الديمقراطي في البلاد. وسافر أردوغان إلى القاهرة خلال فترة الحكومة الانتقالية واستقبل بحماس كبير.

وفي أعقاب انتخابات عام 2012، أصبح محمد مرسي، الذي كان آنذاك شخصية بارزة في جماعة الإخوان المسلمين، أول رئيس منتخب ديمقراطيًا في مصر. وأدى فوز مرسي إلى تعزيز العلاقات، ويرجع ذلك جزئيًا إلى التقارب بين حزبه وحزب العدالة والتنمية الذي يتزعمه أردوغان، وكلاهما متجذر في الأيديولوجية الإسلامية السياسية. ومع ذلك، استمرت رئاسة مرسي لمدة عام واحد فقط.

ووصلت العلاقات بين البلدين إلى نقطة الانهيار في عام 2013 عندما أطاح السيسي، وزير الدفاع آنذاك، بدعم من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، بحكومة مرسي، وقتل أكثر من ألف متظاهر، وسجن عشرات الآلاف من المعارضين. في نظر أردوغان، أثار الانقلاب في مصر حركة سياسية داخلية، مع إشارة رابعة كرمز لها، كما استخدمتها الحركة المؤيدة للديمقراطية في أعقاب مذبحه رابعة التي راح ضحيتها المئات في ميدان رابعة في أغسطس 2013.

ومن ناحية أخرى، حشدت حكومة السيسي وسائل الإعلام والشخصيات العامة ضد أردوغان ودعمه المزعوم لجماعة الإخوان المسلمين، التي حظرتها القاهرة بعد الانقلاب. بالإضافة إلى ذلك، ظلت الخلافات حول عدد من القضايا الإقليمية، ولا سيما ليبيا والجرف القاري في شرق البحر المتوسط، تشكل عقبات أمام إصلاح العلاقات.

تأثير العامل الإقليمي

ويقول المحللون إن العلاقات بين تركيا ومصر ذات أهمية حاسمة ليس فقط للبلدين، بل للمنطقة أيضًا. وينقل الموقع عن جوزيبي دينتيس، رئيس مكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المركز الإيطالي للدراسات الدولية، قوله إن الدول من الخليج إلى ليبيا، ومن السودان إلى إسرائيل وفلسطين، تتأثر على نحو مباشر بالتقارب في العلاقات بين مصر وتركيا. في العملية التي بدأت مع الربيع العربي، تبنت دول الخليج، باستثناء قطر، موقفًا مناهضًا للغاية ووضعت عقبات أمام التحركات الديمقراطية في العالم العربي.

في تونس، أبعدت حركة النهضة، إحدى الحركات الأكثر رسوخًا في البلاد، من اللعبة السياسية بعد وصول قيس سعيد إلى السلطة، في حين استخدمت شخصيات مثل الجنرال حميدتي في السودان وخليفة حفتر في ليبيا، قوة حكوماتهم غير الرسمية. ودعمت الدول الخليجية الجيوش بدلًا من السياسات الحزبية. وبالمثل، وصل السيسي إلى السلطة بدعم مالي من الخليج، معتمدًا على القوة الغاشمة للجيش.

وعلى عكس دول الخليج، دعمت تركيا الجهات الفاعلة الجديدة المنتخبة ديمقراطيا في هذه البلدان. بل إنها دعمت عسكريا الحكومة المعترف بها دوليا ضد حفتر في ليبيا. لكن هذا تغير خلال الأعوام القليلة الماضية. وبدأت كل من تركيا والخليج ومصر في التسوية بشأن القضايا المستعصية التي تسبب التوترات، خاصة في ظل الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها مصر وتركيا.

وفي المقابل، أعادت تركيا تأسيس علاقاتها مع الإمارات العربية المتحدة أيضًا في محاولة لجذب الاستثمارات من الدولة الخليجية الغنية بالنفط بعد سنوات من العلاقات المتوترة بسبب دعم تركيا للربيع العربي. وقال دينتيس: «قد نشهد حقبة مثمرة جديدة بين البلدين، خاصة في ظل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الداخلية المشتركة».

وبحسب أوزكان، يجب تقييم عملية التطبيع بين تركيا ومصر كجزء من الظروف المتغيرة داخل المنطقة. وبالمثل، يرى دينتيس أن زيارة أردوغان هي «فرصة لخطاب خفض التصعيد الإقليمي المستمر». و أوضح أنه من وجهة النظر المصرية، فإن هذا الاختراق هو وضع إيجابي للغاية لأنه يمكن أن يوفر لها بعض الاستقرار في عديد من القضايا المحلية والإقليمية.

الصراع الإسرائيلي الفلسطيني  
ويعد الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، خاصة منذ 7 أكتوبر، أحد أهم القضايا التي تؤثر على العلاقات التركية المصرية، ووفقًا للموقع. وأدت العملية العسكرية الإسرائيلية في غزة، التي أعقبت هجوم 7 أكتوبر، إلى مقتل أكثر من 28 ألف فلسطيني حتى الآن، وهي تتقدم نحو رفح على الحدود الشمالية الشرقية لمصر. ويلجأ أكثر من 1.4 مليون فلسطيني إلى مدينة رفح، في أقصى جنوب قطاع غزة، بعد تهجير معظمهم من شمال ووسط القطاع خلال الأعمال القتالية. وتهدد الحكومة الإسرائيلية أيضًا بغزو بري للمدينة، وهو ما تعتبره مصر تصعيدًا كبيرًا.

منذ اليوم الأول للهجمات، كان المسؤولون الإسرائيليون يناقشون إمكانية إخلاء غزة ونقل الفلسطينيين إلى سيناء، عبر الحدود من رفح. وقد رفض الجانب المصري بشدة هذا الاقتراح وهو عاجز تماما في مواجهة الأزمة الإنسانية التي تتكشف في الجوار. وفي الأسبوع الماضي، بدأت إسرائيل أيضًا باستهداف الفلسطينيين في رفح، على بعد أمتار قليلة من مصر.

ووفقًا لأوزكان، بعد 7 أكتوبر، أدركت الجهات الفاعلة الإقليمية أن هناك حاجة للتواصل. وقال: «حتمًا، فُتحت مساحة تواصل. ولذلك، تسارعت عملية التطبيع في العلاقات التركية المصرية».

ويعتقد دينتيس أيضًا أنه بالإضافة إلى عوامل أخرى، فإن العلاقات ستتطور بين البلدين. ومع ذلك، ووفقًا لأوزكان، تظل القاهرة وأنقرة حذرتين تجاه بعضهما البعض. وقال: «هناك أزمة ثقة خطيرة تطورت على مدى السنوات العشر الماضية. ويبدل الجانبان جهودًا للتغلب على هذه الأزمة».

وأوضح أن «موافقة تركيا على تزويد مصر بمعدات الصناعة الدفاعية وحتى التكنولوجيا هي جزء من محاولة لكسر

انعدام الثقة».

وقال دينتيس إن الإرادة السياسية هي عامل رئيس في التقارب، مضيفاً أن جزءاً كبيراً من إعادة الضبط المحتملة الجديدة سيعتمد على الإرادة على مستوى القيادة لحل النقاط الحاسمة: الملف الليبي، والطاقة والاستكشاف في شرق المتوسط، وقضية الإخوان المسلمين.

## سي إن إن: مصر تشعر بالقلق بينما تضغط الحرب الإسرائيلية على أكثر من مليون فلسطيني على حدودها

(ترجمات . CNN )

اهتم تقرير نشرته شبكة سي إن إن بالقلق والغضب الذي تشعر به القاهرة مع تصاعد ضغط العملية العسكرية التي يشنها جيش الاحتلال على النازحين في مدينة رفح على الحدود مع مصر.

تلقت الشبكة الأمريكية في مستهل تقريرها إلى أن مصر تعزز وجودها الأمني على حدودها مع قطاع غزة، خوفاً من امتداد الحرب الإسرائيلية على غزة إلى أراضيها إذا بدأ الجيش الإسرائيلي هجومه البري على مدينة رفح الواقعة في أقصى جنوب القطاع، حيث يوجد أكثر من نصف سكان غزة على بعد خطوات فقط من الحدود المصرية. وتنقل الشبكة عن مسؤولين أمنيين مصريين قولهم إن التعزيز الأمني على الحدود مع غزة هو إجراء «احترازي» قبل العملية البرية الإسرائيلية المتوقعة في رفح. وقال المسؤولون إنه في إطار تعزيزها الأمني، نشرت مصر المزيد من القوات والآليات في شمال سيناء على الحدود مع غزة.

ناقوس الخطر

ووفقاً للشبكة، ربما تعرض الحملة العسكرية الإسرائيلية في غزة لعلاقتها المستمرة منذ نصف قرن تقريباً مع شريك عربي رئيس للخطر. ونددت مصر بالفعل بالتحرك الإسرائيلي لدفع الفلسطينيين جنوباً في القطاع، مشيرة إلى أن ذلك جزء من خطة لطرد سكان غزة وأنه سيعني تصفية القضية الفلسطينية. والآن، تدق مصر ناقوس الخطر مرة أخرى في الوقت الذي تدفع فيه إسرائيل أكثر من مليون فلسطيني نحو أراضيها وتستعد لعملية عسكرية في رفح.

وقال شاهد عيان إن مصر عززت نقاط التفتيش المؤدية إلى معبر رفح الحدودي على الجانب المصري بمزيد من الجنود، وجرى تجهيز المناطق المحيطة بالطريق الرئيس لنشر الدبابات والآليات العسكرية. وشوهدت أيضاً مروحيات عسكرية مصرية تحلق على الجانب المصري هذا الأسبوع، وفقاً لشاهد عيان في مصر ومقاطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي صورت من جانب غزة من الحدود.

انتقاد مصري نادر

وتشير الشبكة إلى أنه نادراً ما ينتقد المسؤولون في كلا البلدين بعضهم البعض علناً، لكن المتحدث باسم وزارة الخارجية المصرية انتقد يوم الاثنين تعليقات وزير المالية الإسرائيلي اليميني المتطرف بيزاليل سموتريش، الذي قال إن القاهرة تتحمل مسؤولية كبيرة عن هجمات حماس في 7 أكتوبر على إسرائيل. وقال المتحدث المصري على موقع إكس إنه «من المؤسف والمخزي أن يستمر سموتريش في الإدلاء بتصريحات غير مسؤولة وتحريضية، لا تكشف إلا عن تعطش للقتل والدمار».

وكانت مصر أول دولة عربية تعترف بإسرائيل في عام 1979. ووقع البلدان اتفاقاً تاريخياً أعادت فيه إسرائيل شبه جزيرة سيناء التي استولت عليها من مصر في حرب عام 1967 مقابل السلام. كما حددت المعاهدة عدد القوات المتمركزة على الحدود بين مصر وغزة، والتي كانت في ذلك الوقت تحت سيطرة إسرائيل. وحولت المعاهدة مصر إلى دولة منبوذة في العالم العربي، لكن بعد عقود ساعدت في تمهيد الطريق أمام الدول العربية الأخرى لتوقيع اتفاقيات مماثلة مع إسرائيل.

وذكرت وسائل الإعلام الغربية، بما في ذلك وكالة أسوشيتد برس ونيويورك تايمز، أن مصر هددت بإبطال معاهدة السلام إذا غزت القوات الإسرائيلية رفح.

ونفى وزير الخارجية المصري هذه التقارير، لكنه قال في مؤتمر صحفي يوم الاثنين إن القاهرة ستلتزم بالمعاهدة «طالما ظل كان الالتزام متبادلاً»، حسبما ذكرت صحيفة الأهرام الحكومية.

واعترف مسؤول إسرائيلي بأن المصريين كانوا قلقين بشأن العملية الإسرائيلية، لكنه قال إنهم ليسوا على علم بوجود تهديد محدد فيما يتعلق بالمعاهدة. وأضاف المسؤول الإسرائيلي: «هنالك التعاون بين قوات الأمن الإسرائيلية والمصرية. لقد كانت دائماً جيدة وستظل كذلك».

مخاطر محتملة

ونقلت الشبكة عن عماد جاد، المستشار في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ومقره القاهرة والعضو السابق في البرلمان المصري، قوله إن تعليق مصر للمعاهدة «غير واقعي على الإطلاق».

وقال للشبكة إن هذه الخطوة سيكون لها تداعيات من الولايات المتحدة، بما في ذلك المساعدات المالية والعسكرية الكبيرة التي تتلقاها مصر من واشنطن.

وقال أوفير وينتر، الباحث البارز في معهد دراسات الأمن القومي في تل أبيب والمحاضر في قسم الدراسات العربية والإسلامية بجامعة تل أبيب، إن «الأزمة الحالية تمثل مخاطر محتملة لم نشهدها في الحوادث السابقة».

وقال وينتر إنه في حين أن مصر وإسرائيل واجهتا فترات صعبة منذ توقيع المعاهدة، فإن هذه هي أسوأ فترة في العلاقات الإسرائيلية المصرية منذ وصول عبد الفتاح السيسي إلى السلطة.

وتتعرض إسرائيل لضغوط من المجتمع الدولي للامتناع عن شن عملية برية في رفح التي تتعرض لقصف جوي إسرائيلي منذ أسابيع. وتعتبر المدينة الملجأ الرئيس للأخير للفلسطينيين الفارين من شمال ووسط غزة.

وترى الشبكة أن أي عملية برية إسرائيلية في رفح قد لا تنتهك معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية بحد ذاتها، لكن العبور إلى المنطقة العازلة على الحدود المعروفة باسم ممر فيلادلفيا من شأنه أن ينتهك الاتفاقية على الأرجح.

وتشعر مصر بالقلق من تدفق اللاجئين إلى أراضيها أو من امتداد الصراع إذا تحرك الجيش الإسرائيلي بالقرب من الحدود في رفح. وحذرت من عواقب وخيمة للعملية في رفح.